

التوازن اللبناني على محك الحرب السورية

منى فياض

حدود الطموحات

التدخلات الخارجية ومنظومة الدول في الشرق العربي: التحديات، الاصطفافات،
التوقعات

بيت المستقبل، بكفيا

17 - 18 آيار، 2017

أزمات مترابطة

- الأوضاع والاحداث في المجتمعات تشتغل عموما وتتطور على شكل منظومة مترابطة وبتأثيرات متبادلة بين كافة اطرافها؛ لكن أكثر ما ينطبق هذا التوصيف على منطقتنا ذات التاريخ الممتد والعلاقات المتشابكة سياسيا ودينيا واتنيا وثقافيا. علينا العودة الى الماضي لفهم الحاضر.
- وعلى خلفية توقف الحرب العسكرية مع اتفاق الطائف وعدم حصول المصالحات الداخلية بين الاطراف المتحاربة وصولا الى العام 2000 وخروج الجيش السوري عام 2005، استمر الصراع بأشكال اخرى؛ لكن اغتيال الحريري غير المعادلة وفجرها فانكشفت العلاقات داخل السلطة وبرز الانقسام العامودي انطلاقا من انتفاضة 14 آذار مرورا بحرب صيف 2006 الى غزوة 7-8 ايار (المجيدة) ، وصولا الى الاعتصام الشهير الذي عطل البلاد لأكثر من عام ونصف العام.
- وزاد في تظهيرها ما حصل عام 2011 عند التغيير المشهدي في الاكثرية النيابية- دون انتخابات- وفرض الاقلية حكومتها؛ ما ادى بالاختلال الحاصل حينها الى طريق مسدود فتعطلت آليات السلطة الا في حال الرضوخ للاقوى.

ازدواجية سلطة قبل الحرب السورية

- لذا لا يمكننا أن نفصل أي أزمة قد نعاني منها الآن عن مشكلة ازدواجية السلطة بوجود فئة داخلية مسلحة وتطبق الامن الذاتي في مناطقها وصل معه الامر الى وجود دولة داخل الدولة لها مناطقها الآمنة وسياستها الخارجية المخالفة لسياسة الحكومة.
- اذن ازمة لبنان الراهنة سابقة على الحرب السورية؛ لكن الثورة السورية عرّتها تماما وكشفت مزاعم دور حزب الله كمقاومة بعد التحرير وكشف مذهبته الفاقعة – عند رفع شعار "حماية المقامات الشيعية – الى ان اعترف مؤخرًا بان مهمته عن النظام السوري. وازدادت المشكلة اللبنانية تعقيدا، بعد تحول الثورة السورية السلمية الى حرب، على وجهين: تورط حزب الله في الحرب السورية وانكشاف تبعيته المطلقة لإيران باعترافه، ثم مشكلة النزوح السوري وتداعياتها على الوضع الداخلي المأزوم اصلاً، وعلى التوازنات الدقيقة بين الطوائف
- اضافة الى سؤال الهوية الذي طرحه اللجوء على الضيف والمضيف. ناهيك عن الصراع المذهبي المكشوف بين السنة والشيعية على خلفية صراع قومي: عربي - إيراني.

تأثير المحيط والظروف الخارجية

- يفترض عادة أن يشكل الشعور بالتهديد عامل وحدة داخلية في المجتمعات المتعددة، كما ان التوترات الدولية تساعد على التوافق داخل الدول الصغرى.
- لكن في لبنان نجد العكس؛ اذ لحصول ذلك ينبغي ان تنظر جميع مكونات المجتمع الى التهديدات على انها خطر مشترك كي ينتج عنها الوحدة والا فإنها تؤدي الى تفاقم الوضع؛ ذلك أن الطوائف، ومنذ ارساء النظام اللبناني وتشكل الدولة الوطنية في ظل الصراع بين القوى الكولونيالية التي عملت على تعجيل انهيار الدولة العثمانية المتهاككة من خلال "حماية الاقليات" والتدخل في شؤونها؛ اعتادت هذه الطوائف اللجوء الى طرف خارجي اما لتحصيل حقوقها مقابل الخصم من طائفة اخرى اما لحماية نفسها منه.
- والسؤال الممكن طرحه دائما: هل كان الوضع الداخلي سيهتز فيما لو كانت الظروف الاقليمية المحيطة مختلفة او مستقرة؟

نتج عن هذه الخلفية خلان

- **الخلل الاول**، يعود للظروف التي احاطت بالاستقلال ولموقع لبنان الخاص الجيو سياسي في المنطقة؛ فبعد الاستقلال بخمس سنوات وقبل ان تتركز اوضاع الدولة الوطنية الناشئة تعرضت لترددات احتلال فلسطين واعلان دولة اسرائيل. ما تسبب بأزمة اللاجئين، تمثلت بأعباء استيعاب اعدادهم الكبيرة، ونشوء خلل على مستوى التوازنات الطائفية الداخلية الدقيقة، و تسبب بالهجرة الداخلية الكثيفة - لسكان الجنوب ذوي الغالبية الشيعية- من الريف (بخصوصيات سكانه) نحو بيروت، جراء انقطاع تواصل السكان الاقتصادي والاجتماعي مع فلسطين من جهة ومنافسة اليد العاملة الفلسطينية الرخيصة من جهة ثانية. **نتج عن ذلك توترات اجتماعية تقليدية واعدة تأجيج الشعور المزمن بالحرمان.**
- **الخلل الثاني:** فرض اتفاق القاهرة عام 69 وتدابيراته على خلفية انتماء لبنان العربي لكن ما كان يمكن تحقيق ذلك لولا خط الانقسام اللبناني الداخلي الذي يجعل من المسلمين ميالين الى القضايا العربية بينما يميل المسيحيون الى الغرب وفرنسا خصوصا. فاختل التوازن الداخلي الهش ووضع الفئتين في مواجهة بعضهما البعض ومن ثم تدخل النظام السوري وانفجرت الحرب الاهلية.
- لكن لا بد من الإشارة هنا، بالإضافة الى هذا الانقسام السياسي ذو الطابع الديني، هناك انقسام آخر على المستوى الاقتصادي - الاجتماعي اذ ان المسيحيين كانوا ايسر حالا وافضل تعليما عموما، مقابل المسلمين الافقر على وجه الاجمال مع نوع من التخصيص في نوع الاعمال الممارسة للطرفين. على خلفية رفض التخلي عن اي من الامتيازات من المارونية السياسية.

ازمة الدولة الوطنية في المنطقة عموما

- وهنا لا بد من الاشارة الى ان أزمة الدولة في لبنان هي ايضا جزء من أزمة الدولة الوطنية الفاشلة التي نشأت في مرحلة ما بعد الاستعمار في المنطقة العربية فلم تستطع النهوض بالمهام التي وضعتها لنفسها – تحرير فلسطين والتنمية والديموقراطية ناهيك عن الوحدة العربية التي بدت البديل الذي يعوض الصدمة والجرح الناتجين عن انهيار الامبراطورية العثمانية وتفككها ونهاية اسطورة "الخلافة الاسلامية".
- ظلت هذه الدولة التي تأسست عقب الحقبة الكولونيالية تبحث عن شرعية تقع خارجها. واعتبرت مرحلة مؤقتة بانتظار الوحدة او استعادة الخلافة. ولجأت الى العنف كأداة سلطة وحيدة.
- لبنان كنموذج "للكيان المصطنع"
- وأكثر ما تجسدت لا شرعية الدولة – الأمة او الدولة – الوطنية في دولة لبنان الذي ظل لفترة قريبة ينظر اليه كأكثر "الكيانات اصطناعاً"؟!!
- ربما بسبب صغر مساحته واختلاف تجربته!! والالتحاق الدوري لطائفة من طوائفه وتبعيتها وولائها التامين لدولة خارجية، للاستقواء والهيمنة، تارة باسم القومية وتارة باسم الدين واخرى باسم المذهب..

أزمة لبنان السابقة على الحرب السورية هي في تعطيل الديمقراطية التوافقية

• اعتبر لبيهارت ان النظام اللبناني ظل ديموقراطية توافقية منذ عام 1943 حتى العام 1975 فلقد اوجد لبنان المجتمع التعددي : نظام تمثيلي نسبي مسبق الضبط على أساس طائفي او ديني ومناطقى.

• تمثل موطن ضعف الدولة الأساسي في المرحلة الاولى، التي ظل وضعها مُرضياً لأكثر من ثلاثين سنة، في المأسسة غير المرنة للمبادئ التوافقية. كما تم تفويت فرصة (لاحت مع الشهابية) تركيز عقيدة وطنية لبنانية جامعة يؤسس لها بسلسلة برامج اجتماعية خدمتية وتربوية لتطوير نظام مدني. لكن لبيهارت لا يجد هذا وحده كافياً لتفسير اندلاع الحرب الاهلية، فالطوائف التي توحدت من أجل الاستقلال؛ أخلت صراعات الشرق الاوسط في توازنها ففجرتها.

• من هنا يمكن ان نتساءل هل المشكلة التي نعاني منها هي أزمة نظام ام دولة مصادرة؟

• نعاني الان أزمة حكم عميقة يتم من خلالها تعطيل آليات السلطة التقليدية عبر تعطيل الدستور وجعل الميثاق فوق القوانين فتصبح هذه الاخيرة استتسابية وخاضعة للتأويلات المتناقضة. النموذج الديموقراطي التقليدي يمنح القدرة على التفريق بين الحكومة والنظام، اما في النظام التوافقي، خاصة في لبنان، فالسخط على أداء الحكومة ينقلب الى سخط على النظام لتطابقهما

• وهذا ما أوصلتنا اليه ممارسات النخبة الحاكمة في ظل ممارساتها التي تستبيح القوانين

والاعراف في سبيل التوافق على الحصص والعمل على تأييد نفسها في السلطة على حساب الوطن والمواطن. ذلك ما يحول الازمة، عند البعض، الى أزمة نظام ويهدد بتفكك الدولة وانهارها والقضاء على التجربة الديموقراطية من جذورها .

لذا السؤال المشروع: هل هي أزمة النظام ام تعطيل من طرف مسلح يستقوي على الآخرين!!

- ثم يأتي انخراط حزب الله في الحرب الدائرة في سوريا وما نتج من نزوح سوري ما فاقم أزمة السلطة في لبنان. **لكن التعطيل كان قد سبق هذه الحرب.**
- المفارقة الاخرى تكمن في سلوك الحزب **كطرف داخليا خارجي يعمل على خطين أو مستويين متناقضين** فتدخله في الحرب السورية كان تنفيذا لرغبة الولي الفقيه حاكم دولة اجنبية ذات اجندا ومصالح أمنية وقومية خاصة بها. لكنه في نفس الوقت يستمد وجوده وشرعيته، ويكتسب حتى أهميته لراعية الايراني، من كونه لبناني "ينتمي" وينطلق من الدولة اللبنانية وهو جزء من حكومتها وبرلمانها ومؤسساتها كافة. ونلاحظ انه مع ازدياد تدخله في سوريا تزداد قبضته العلنية على الدولة وعلى مؤسساتها كافة ربما بحثاً عن "شرعية" تغطي هذا التدخل الذي أظهر تبعيته الكاملة لإيران وقضى على صورته كمقاوم لإسرائيل، الدور الذي كان قد اعطاه شرعية واعترافا عربيا ولبنانيا.
- هذا التدخل يخرج اطراف الحكم الآخرين ويشعرهم بالتهديد ويسيء الى علاقات لبنان مع المحيط الدولي ومع محيطه الطبيعي العربي؛ **فهو تصرف ويتصرف كطرف "خارج عن الدولة" كون هذه الأخيرة "نأت بنفسها" عن الحرب السورية ولكنه ممسك بها في نفس الوقت ويجرها في أذياله ويتسبب بتشظيها واضعافها وتفككها. وهو كلما أمعن في حربه في سوريا كلما ازدادت حاجته الى غطاء الدولة والى الحفاظ على الستاتيكو الراهن في ظل غموض مستقبل التطورات في سوريا**

من التوافقية الى الاستبداد والفساد المعلن

- عبر كل ذلك عن نفسه بأخذ الديمقراطية التوافقية الى اقصى احتمالاتها ومساوئها. وهكذا وبعد ان كان باستطاعة الحكم ومؤسساته التوصل الى التفاهات ضمن آليات الاكثرية والاقلية، التي لم تكن ذات طابع طائفي او مذهبي صافيان، صار يتم اللجوء الى استخدام الفيتو الضمني غير المعلن، وحينما آخر بعدم انتخاب رئيس جمهورية وأخيرا عرقلة ومنع الانتخابات النيابية للمرة الثالثة. في المقابل تستغل الطبقة السياسية هذه الاوضاع لتزداد غنى عبر مساحة الفساد والمحاصصة التي امعنت في تحويل الديمقراطية الى مهزلة.
- ما ادى الى تجميد القرارات والركود وتعطيل النظام. الفيتو لم يكن مستخدما في لبنان قبل ان يستخدمه حزب الله؛ كما انه لا يتم اللجوء اليه عادة لأن مجرد وجوده يعد ضمانة ولكي لا يستعمله الخصم في الظروف المعاكسة.
- وتحت شعار التوافق أوصلتنا الممارسات السياسية لائتلاف نخب الطوائف وتواطؤها، الى إضعاف الدولة ومؤسساتها وتفككها لأنها ذهبت بعيدا في تكريس سلبيات الديمقراطية التوافقية. انها لعبة ذات شرطان مضمران: الشرط الأول المحاصصة العننية وتقاسم مقدرات البلد الاقتصادية من قبل جميع اركان السلطة، مقابل التواطؤ وقبول الشرط الثاني، أي السكوت عن امساك حزب الله بمقدرات الوطن.
- فتحققت مخاطرة الدفع بمعادلة حقوق الجماعات والاقليات الى أقصاها: العودة الى حزن الطوائف ومقولة الاقليات، فأصبحت طائفة - أمة لها سلطة مطلقة علي اتباعها. ونلاحظ الآن رغبة جامحة عند الطرف المسيحي للتماهي مع الثنائية الشيعية السياسية
- في الحاليتين تستند الطوائف الى طرف خارجي

اللجوء السوري

- لا شك ان عبء حجم اللجوء السوري أكبر من قدرة احتمال بلد بحجم لبنان وخصوصاً ان اللاجئين بمجموعهم يكاد يعادل نصف حجم سكان لبنان.
- لكن ما زاد من المشكلة هو الموقف الداخلي غير الموحد تجاه هذا الموضوع، ما منع امكانية اتخاذ القرارات المركزية التي تساعد على استيعاب اعداد اللاجئين وتدارك مخاطر اللجوء الاجتماعية والاقتصادية على الطرفين. يضاف الى ذلك مشكلة الفساد التي تزيد من تعقيد الامور وتدهورها. وتدهور الامن الاجتماعي يصبح نتيجة طبيعية خاصة اذا لم تتم معالجة الامور كما ينبغي.
- لكن هل يعني هذا ان لبنان مهدد؟
- موقع لبنان الجيوسياسي يجعله خاضعا للاحداث وللتطورات السياسية التي تتفاعل في محيطه؛ وربما يكون لبنان الذي عرفناه انتهى لكن ذلك لا يعني ان لبنان السيد المستقل هو الذي انتهى.
- ومع ان جميع الاحتمالات مفتوحة الآن ، في ظل -خطر حرب قد تناسب اسرائيل- الى خطر استمرار الحرب السورية مع احتمالات الفدرلة او التقسيم واعادة تشكيل ديموغرافيا المناطق الحدودية المتاخمة في للبقاع الشرقي والغربي ما يفتح احتمالات تقسيم او فدرلة لبنان.
- كل هذا لا يعني ان لبنان كوطن لجميع مواطنيه قد فقد دوره ومعناه للأكثرية المدنية - الصامته او منخفضة الصوت الآن- والتي اظهرت وجودها الانتخابات البلدية والنقابية مؤخرًا.

الوطن اكثر من مجموع مواطنيه

- والأوطان تخرع وتبنى وتتأسس على ميتولوجيا تحمل فكرة جوهرية ما ولأن الأدب والفكر والخيال تلعب جميعها دورا جوهريا في بناء صورة، سواء متخيلة او حقيقية، للوطن. ولبنان الذي مر بتجارب ومحن كبرى ربما تكون جعلت منه وطناً يستحق الدفاع عنه والتمسك بها.
- لذا ينبغي التحفظ على الانطباع القائل بأن لبنان الدولة - الوطن قد انتهى.
- إن المحن كالتي نمرّ بها الآن هي لحظات تجربة وتحدي كبيرين. وهي وحدها التي توحد الشعوب وتعيد ترتيب أولياتها وتبلور خياراتها المستقبلية التي لا تتوضح نتائجها الا مع الوقت.
- ربما نكون على الصعيد اللبناني والعربي الآن في اللحظة التي يصفها توكفيل في كتابه عن الديموقراطية في اميركا كما يلي: "وبما ان **البشر يميلون الى حيث تكمن القوة ، لذا لا دوام لحب الوطن في أمة مقهورة**. ولا يتشبث المواطن ببلديته كونها مسقط رأسه بقدر ما يتشبث بها لأنه يرى في هذه البلدية جماعة مستقلة وقوية ينتمي اليها وهي جديرة بما يبذله سعيا وراء تدبير شؤون المواطنين فيها".
- **من هنا تمسك البعض بهوية وانتماء بديلين عن الوطن | الدولة تحمل للفرد هذا الشعور المفقود بالقوة.**

نماذج الهويات، ليست سبباً بل نتيجة

- اذا عدنا الى خلفية الصراع الذي يستغل تناقضات الدول العربية وفشلها في تحقيق العدالة الاجتماعية والمساوة والتنمية وحرية تعبير والحريات الشخصية (ما انتج الثورات)؛ سوف نجد ان الأمور أكثر تركيباً وتعقيداً من جعل الترميمات الهوياتية سبباً للصراع وجعله ابدى.

- **العكس هو صحيح. إذ يمكن ان تكون هذه الترميمات الهوياتية ليست بالضرورة المسببة للتحيز بل هي نتيجة له سواء اتخذ التحيز وجهاً مذهبياً أو وجه النبذ الاجتماعي.** إن وضع الهويات الدينية أو الثقافية في الطليعة ليس نتيجة وقائع "طبيعية"، لكنها تتساوى وتتقاطع مع الوقائع السياسية وبالتالي الاجتماعية. عندما لا يجد الصراع السياسي متنفساً له سوى اللجوء الى استغلال الانتماء الديني والمذهبي يحصل عندها ترجيح غلبة الانتماء الديني، فتتضاعف الممارسات الجماعية بين المنتمين اليه والطقوس والشعائر الدينية. كما يتكثف إبراز الرموز الدينية الفارقة والمرئية: حجاب، صليب، طقوس... الخ.

- ينتج عن كل ذلك جروح عميقة بين الأخصام لأنه يعني عزل الفرد الموسوم كآخر وكمختلف. وهذه الجروح تحدد موضع الأفراد كما تحدد تراتبية انتماءاتهم. فتحصل عملية الخلط بين الثقافة والدين، بين التعصب الديني (الانتماء المهدد) وبين الهوية. يصبح الدين، ليس احد مكونات الثقافة بل المكون الوحيد للهوية.

هل الهوية اللبنانية او السورية او العراقية مهددة؟

- لا شك ان هناك قواسم مشتركة بين الشعوب العربية ، على الاقل لنطقهم بنفس اللغة التي تنقل ثقافة معينة، لكن في نفس الوقت هناك اختلافات عميقة بين هذه الشعوب لجهة تاريخها الممتد وطبيعة النظام السائد فيها لمرحلة طويلة. والسؤال ها مزدوج: **هل حقا تغلب الهوية الطائفية على هذه الشعوب بمعنى صفة جوهرية ملازمة، كبديل عن الهوية الوطنية؟ السؤال الثاني: هل ان النزوح الكثيف للسوريين سيهدد الثقافة اللبنانية المتسمة بالحرية والليبرالية؟**
- يستلزم هذا تعريف مفهوم الهوية الفردية (وعي الفرد لذاته)، الذي يتحدد بإدراك الفرد لخصائصه الشخصية المميزة التي تجعل منه كائناً متفرداً لا يشبه غيره. **لكنه ايضا نتاج الهوية الاجتماعية المكونة من التجارب المشتركة ونمط الحياة المشترك بين أفراد تلك الجماعة التاريخية.**
- اجري شبلي التلحمي استفتاء على عدة مراحل وتبين معه ان نسبة من يعتبرون انفسهم لبنانيون **اولا ارتفعت بعد العام 2011 عنها من قبل.** واستنتج ان هذا امر طبيعي فالهوية المهددة تصبح الأهم والاقوى. واعتقد الشيء نفسه سيحصل لو اجري الاستفتاء عند السوري وحتى لو كان لاجناً.
- **مع ذلك يظل السؤال الذي بات يشغل بال الجميع: ما مستقبل هذه الهوية في ضوء تجليات الانقسام والتعصب والعنف الأهلي والتهجير الذي نشهده في الحاضر؟**
- **الاحداث السياسية تتميز بأنها سريعة ومتغيرة أما سيكولوجيا البشر فعميقة وبطيئة وبالتالي لا تتغير مع التغيرات والتبدلات السياسية الآنية.**
- **وقد تسببت الحروب بمناخات مناسبة لبروز التطرف الطائفي والمذهبي وانواع التعصب دون ان يعني ذلك حدوث شرخ مركزي مماثل في مفهوم الهوية الاجتماعية لهذه المجتمعات، مع عدم جواز إنكار حدوث شروخ جزئية هنا أو هناك.**

خلاصة

- في حال نجونا من الهيمنة العسكرية الخارجية الثقيلة، وهو شرط ضروري، نجد أن ما نشكو منه في لبنان هو النظام الطائفي؛ الذي تحول من نظام تمثيلي نسبي مسبق الضبط على أساس طائفي او ديني ومناطقى لتحسين تمثيل الطوائف الى هيمنة ديكتاتورية زعماء الطوائف وجعل لبنان دولة فاشلة. مع الخلط بين النظام والأداء الحكومي.

- لبنان دولة برلمانية ديموقراطية وضع دستورها في العام 1926 وهو من أوائل الدساتير في المنطقة (سبقة الدستور التركي) ومن أفضلها. لقد أرسى نظاماً جمهورياً وأشار الى فصل السلطات. ورفض قبل ذلك بأن يقرّ بأي دين للدولة، وأقر بالحرية المطلقة للمعتقد، حتى بعد تعديله في العام 1990 في الطائف. وهو الأول أيضاً الذي أبرم الاتفاق العالمي لحقوق الانسان بكل مواده من دون استثناء. وكاد أن يكون علمانياً لولا المواد الأربعة 9 و10 و19 و95.

- فما الذي نريده الآن سواء عبر طائف جديد ام عبر تعديل للدستور؟ هل نريد مزيداً من التقاسم الطائفي أو المذهبي وتكريساً لما اعتبر في البيان الوزاري الأول أنياً ومرحلياً؟ أو نريد تطويره نحو دولة مدنية لا طائفية تصون التعدد وتحمي المواطن، الى أي عقيدة أو مذهب انتمى؟

المطلوب

- لبنان يؤمن بمشاركة الشركاء في مكونات الدولة لكنها تمثل مجموعات/ طوائف بدل الأفراد؛ ففي لبنان الطائفة اكبر من الدولة. والطوائف الممثلة حصراً في الحكم تجعل الصراع السياسي في لبنان: صراعاً داخل الطائفة على التمثيل السياسي، وصراعاً (بين الطوائف) في الحكومة على حصصها. مع اتجاه الى احتكار تمثيل الطوائف من فئة مهيمنة تمنع التنوع.
- الحاضر الغائب في هذا الجدل هو الفرد. الفرد اللبناني الآخذ في البروز بشكل ملح وظاهر، الذي يتم إهماله بإمعان، أين حقوقه؟ وهل يريد الفرد أن تحتكر الطائفة كل تمثيله السياسي؟
- السؤال المطروح أيضاً هو في كيفية الانتقال الى توافقية تعددية حقيقية وليس الى استبداد طرف باخر والاستقواء عليه؟ الاستقواء سواء بالسلاح أو بالخارج أو بالاثنين معاً.
- للخروج من المأزق، المطلوب أولاً، قانون انتخابي يسمح بتمثيل عادل لجميع المكونات اللبنانية وخصوصاً ما يعرف بالمجتمع المدني الذي يوضع نفسه خارج الاصطفافات الطائفية والمذهبية.
- وهناك رأي قائل بالعمل على تهيئة تطبيق اتفاق الطائف عبر برلمان من دون تمثيل طائفي مع إيجاد مجلس شيوخ يؤمن حفظ حقوق كل المكونات الدينية والعرقية بشكل متساو يتم تحديده في قوانين وتشريعات. إذا نجحنا في هذا يمكن أن تشكل هذه التجربة نموذجاً إرشادياً للمنطقة العربية ودولها.